منابع اللاتسامح ومنطق القوة

ماجد الغرباوي

> تتعدد منابع اللاتسامح تبعاً لطبيعة المجتمع ثقافياً وفكرياً وعقيديا ، وايضاً تبعاً لمستوى حضور الدين ومدى تمسك المجتمع بالقيم الدينية والاجتماعية ، لكن ثمة منابع تعد الاهم بينها ، وهي المنابع التي تفضي الى التعصب الديني والقبلي والسياسي ، وما ينتج عنها وما يعمق وجودها ويركز فاعليتها من مفاهيم وقيم ، ولاشك ان تفكيك هذه البنى واعادة تشكيلها بما يخدم قيم التسامح وبناء مجتمع متسامح ، مهمة شاقة وصعبة ، تتطلب خطاباً ثقافياً وفكرياً قادراً على تشكيل اجواء تساعد الشعب على التماهي مع القيم الاجتماعية الجديدة والتخلي عن القيم السلبية الموروثة ، أي التماهي مع قيم التسامح من اجل بناء مجتمع يمكنه استيعاب التناقضات والتقاطعات الحادة بين الاديان والمذاهب والقوميات التي يكتظ بها بلد كالعراق.

وسنشير هنا الى أهم المنابع التي مازالت فاعلة ومؤثرة بشكل حاد وخطر داخل المجتمع (خصوصاً المجتمع العراقي)، ومازالت تولد التعصب بانواعه الثلاثة (الديني والقبلي والسياسي) وايضاً القيم الناتجة عن التعصب ذاته، أي سنشير الى القيم المولدة أو الناتجة عن التعصب بانواعه الثلاثة المذكورة آنفاً، في محاولة اولية لتفكيك بنى التعصب وتوظيفها ثانية لخدمة المصالح العامة، أي محاولة لتجريد التعصب من الشحنات السلبية ليصار الى قيم جديدة يتعصب فيها الفرد لصالح القانون واحترام النظام وتبني قيم التسامح والمحبة والوئام.

واما منابع اللاتسامح فهي:

منطق العنف

ظل العنف منطقاً مستحكماً داخل المجتمعات غير المتحضرة، أي المجتمعات التي ترفض الاحتكام للقانون، وترتكز للعنف في تقرير مصيرها، وانتزاع حقوقها، وتسوية خلافاتها، واستمر العنف صفة ملازمة لكثير من الشعوب برغم اختلاف الظروف وتطور الحضارات وتوغلها داخل العمق الجغرافي لاغلب البلدان في العالم. وهي صفة للبداوة أكثر منها صفة للمدنية والحضارة. ولهذه الظاهرة اسبابها وجذورها التاريخية، فلجوء الانسان البدائي للقوة والعنف كان دفاعاً عن النفس بسبب الاخطار المحدقة به. ولما ظهر التنافس بين ابناء المجموعة البشرية الواحدة واحتدم الصراع على المراعي والحقول لجأ الانسان للعنف والقوة للدفاع عن حياته وعائلته وممتلكاته. ولكن هذه المرة لا من خطر الحيوانات والوحوش، وإنما لردع النوايا. العدوانية لابناء جلدته، وما كانوا عليه من غيرة وحسد وبغضاء.

واستمر الصراع والتنازع من اجل البقاء ملازماً للشعوب والمجاميع البشرية. يقول ابن خلدون في مقدمته: (ومن اخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان بعض على بعض فمن امتدت عينه الى متاع اخيه فقد امتدت يده الى أخذه الا ان يصده وازع) ويقول ايضاً: (ان الحرب والمقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ برأها الله. واصلها إرادة انتقام بعض البشر من بعض، ويتعصب لكل منها أهل عصبيته، فاذا تذامروا لذلك وتوافقت الطائفتان، احداهما تطلب الانتقام والأخرى تدافع، كانت الحرب، وهو امر طبيعي في البشر لا تخلو عنه امة ولا جيل وسبب هذا الانتقام في الأكثر اما غيرة ومنافسة واما عدوان، واما غضب لله ولدينه، واما غضب للملك وسعي في تمهيده) وكأنها ارادة الله تعالى ان يعيش الانسان طوال حياته اجواء العنف والصراع والاحتراب، قال تعالى: (وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع الى حين) وبهذا الشكل اصبح العنف قيمة اساسية في المجتمع، وتحول صاحب القوة والإنسان القوي الى سلطة فاعلة ومؤثرة داخل الوسط الاجتماعي، ولا يتمرد عليها الا من كان أكثر قوة واثارا في الأرض.

بل ان ممارسة العنف والقوة صارتا مقياساً لرجولة الرجال، وعلى أساسها تقاس مكانتهم وشخصياتهم، واصبح الاسلوب الوحيد في انتزاع الحقوق وفرض الآراء هو واللجوء للقوة، التي هي جزء كبير منها ممارسة غير مشروعة للعنف، بل محرمة بميزان الدين والأخلاق، كعمليات السطو والنهب والسلب والغدر والاعتداء، لكنها تحظى بقيمة اجتماعية عالية لدى الشعوب البدائية.

واما الصفات الأخرى كالكرم والسخاء والعلم والحلم فتأتي في مرتبة ثانية بعد الشجاعة، بمعنى القدرة على ممارسة العنف واستخدام القوة وليس مطلق الشجاعة لأنها مفهوم أوسع من ممارسة العنف والقوة، وهي من الصفات الحميدة.

وظلت الشعوب تتوارث صفة العنف، تشجعها وتغذيها الاجواء الاجتماعية والسياسية التي رافقتها مدى التاريخ. وكلما انتقل المجتمع من مرحلة الى أخرى يجد نفسه مضطراً الى القوة للدفاع عن نفسه أو لانتزاع حقوقه، فهو مطوق بالعنف من كل جانب ومحاط بإرادات لا تفهم سوى العنف اسلوباً لتسوية الخلافات وتصفية الحسابات، بما في ذلك الحكومات والأنظمة السياسية غير الشرعية، بل هي اشد في ممارسة العنف وقمع المعارضة وتسويف القانون، وطالما كانت المحرض على العنف واستخدام القوة، وما دام العنف متفشياً في المجتمع فلا يمكن ان يصار الى مجتمع متحضر يحترم القانون ويعترف بالآخر، لان العنف يعيق كل محاولة لسيادة قيم التسامح. لذا تجد اللاتسامح صفة الشعوب التي تعيش في ظل حكومات استبدادية قمعية.

ثم الارتكاز للعنف بشكل مستمر يعمق صفة التعصب، ويغري الانسان لفرض آرائه والتعصب لها. أي ان العنف يدخل عنصراً أساسا (لا مطلقا) في تشكيل المواقف المتعصبة، سيما في الأوساط القبلية والسياسية، ولولا القدرة على ممارسة العنف لكانت مواقف الناس اقل صرامة وأكثر ليونة، وربما كانت خالية من التعصب. كما ان التعصب ذاته يحرض الانسان على العنف، لولا تعصبه لما لجأ اليه، إذن فالتعصب تارة يكون ناتجاً عن العنف وأخرى يكون مولدا له، وفي كلا الحالتين فان عدم اللجوء للعنف سيحول دون التعصب بأي شكل كان.

كما ان الارتكاز الى القانون في تسوية الخلافات والمداراة في مناقشة الأفكار والمواقف سيساعد على اشاعة قيم التسامح وسيادة العدل من خلال تطبيق القانون بشكل شامل. وليس التخلي عن العنف الا خطوة طريق تشكيل المجتمع المتسامح وثمة خطوات لاحقة لكن اختفاء العنف بداية الطريق نحو التسامح.

كما ان الركون الى العقل والتفكير السليم والمراجعة والنقد يوفر فرصاً ثمينة، وآفاقا رحبة، لتأسيس مجتمع العدل والسلام، فعلينا ان نخوض تجربة (الانسان اللاعنيف) من اجل مستقبل انساني مشرق، يضمن للجميع حقوقهم بشكل متساو، ونؤكد مالم تختف مظاهر العنف وثقافته وخطابه وعقله، لايمكن التفاؤل بمستقبل افضل، إذ ليس العنف فعلاً خارجياً فقط وانما عقل وخطاب وثقافة، أي حتى اذا اختفت مظاهر العنف فايضاً لا يتحقق مجتمع الطموح، وان كانت خطوة مهمة واساسية، الا أن الاهم هو التحول في مفاهيم القيم، بحيث يرتكز الشعب الى العقل والتعقل بدلاً من اللجوء الى العنف والقوة، ويكون التفكير بديلاً من التكفير، والتسامح بدلاً من اللاتسامح، وقبول الآخر دون رفضه وتهميشه وقمعه، وتحل التضحية بدل الانانية، وحب الخير عوضاً عن ارادة الشر، وان (تحب لاخيك ما تحب لنفسك، وتكره له ما تكره لها) فليست المسألة مقتصرة على تداعيات، مظاهر العنف والممارسات اللامشروعة للقوة، إذ يمكن القضاء عليها بعنف اقوى، لكن الاهم كيف نجتث ثقافة العنف، ونقضي على منابع اللاتسامح؟ وكيف نقنع الشعب بان ثمة اساليب سليمة تحقق مصالحة دون اللجوء للعنف؟ أي كيف نعيد تشكيل العقل بشكل يرفض العنف، ويرتكز الى العقلانية والتسامح؟. إذن نحن بحاجة الى منظومة قيمية تحل محل النسق القيمي القديم، تنتج لنا عقلاً متسامحاً رافضاً للعنف، وقادرا على العيش المشترك مع الآخر المختلف دون اقصاء أو تهميش.

ثمة تداعيات أخرى متولدة عن الارتكاز المزمن للعنف هي احترام الشعوب العنيفة للرجل والسيد والحاكم والسلطان والرئيس القوى، بينما تحتقر تلك الشعوب رجل العقل المسالم الذي ينأى بنفسه وسلطته عن العنف. وكلما كان القائد قوياً عنيفاً قمعياً اكتسب احتراماً أكثر وصار مهاباً في نظر شعبه ومواطنيه، وظلوا يذكرونه ويتوقون الى حزمه وجرأته عند كل ازمة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تلم بالبلاد. ويتمنى الناس عودته من اجل استتباب الاوضاع واستقرارها، بل لا تجد في نفسها الكفاءة اللازمة لادارة الامور بمعزل عن دكتاتورية القائد الاعلى.

لذا تستسيغ هذه الشعوب عادة شعار (بالروح بالدم نفيدك يا..) ففي كل وقت يحب ان يكون هناك قائد الضرورة، ورجل المرحلة، والرجل الملحمة، والمستبد العادل. والسبب في ذلك يكمن في حاجة الشعوب التي ادمنت العنف الى رجل قمعي يضبط حركتها ومسارها. فهي لا تشتاق الى شخصه قدر شوقها الى عنفه وسلطته القاهرة. وسمت هذا النمط من الشعوب عادة هي الذل والاستكانة والانصياع لاوامر القائد أو الرئيس، لكنها سرعان ما تعود لممارسة العنف فور انقشاع سلطته، أو انهيار حكمه، وفي هذه المرة ترتبك في سلوكها الى حد التهور والتمرد ولا تعود الى رشدها الا مع عودة السلطان القاهرة. وهذه إحدى معاناة الشعوب التي الفت العنف واعادت على ممارسته، وهي صفة تناقض مع التسامح ونسقه القيمي القائم على نبذ العنف والركون الى الحوار والتفاهم في إدارة الامور بدلاً من العنف والقوة المتهورة.

وايضاً من تداعيات منطق القوة الخطرة هي تحول العنف الى منهج في تفسير التاريخ وقراءة الأحداث، بحيث يتحول العنف عاملاً واحداً في صناعة التاريخ. واسلوباً فريداً في حل الازمات وتسوية الخلافات.

ونحن لا ننكر دور القوة في مجريات التاريخ لكنها ليست السبب الوحيد، بل هناك مجموعة من العوامل ساهمت في ظهور الحضارات وانهيارها، وتسببت في صناعة الأحداث التاريخية، ولا مبرر لحصرها بعامل القوة أو ممارسة العنف. ولسنا بصدد دراسة هذه العوامل أو تفسير الظواهر التاريخية، لاننا نبحث عن علاقة ذلك بالتسامح ومكمن الخطر من هذه الزاوية هو استحالة التسامح والسلام عندما يتحول العنف الى منهج في قراءة الاحداث وتفسير التاريخ، إذ سيستحوذ العنف على تفكير الشعب بجميع مؤسساته بما فيها الدولة، ويصبح اسلوبهم الوحيد في تسوية الازمات وحل المنازعات. ويتأكد الخطر إذا اخذنا بنظر الاعتبار الطبيعة المنقسمة للشعب بسبب تركيبته الدينية والمذهبية والاثنية المتعددة، واعتماد الجميع القوة والعنف اساساً في التفاضل الاجتماعي والسياسي. فكيف يمكن الارتكاز الى التسامح حينئذ، وهناك ستة ملايين قطعة سلاح خلفتها الحروب المتتالية في العراق؟ من هنا ينبغي علينا ان نعي مهمة ثقافة السلام والتسامح وضرورة انتشارها وتثقيف الشعب عليها عبر خطاب مؤهل قادر على استنبات قيم جديدة، بدلاً من النسق القيمي الذي نطمح لاجتثاثه، بمستوى يصبح التسامح مسؤولية تاريخية يتصدى لها جميع ابناء الوطن من اجل الوطن ووحدته وسلامه وامنه ومستقبله، كي يلمس الشعب حقيقة التحول الذي طرأ على البلاد نتيجة للتحولات التي مر بها.

اضواء على قانون هيئة نزاعات الملكية العقارية

المحامي رعد محمد حسن ناجي

نشر في جريدة الوقائع العراقية بعددها ٤٠١٨ في ٢٠٠٦/٣/٦ قانون هيئة نزاعات الملكية العقارية رقم ٢ لسنة/ ٢٠٠٦ الذي حل محل اللائحة التنظيمية لسلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١٢ لسنة/ ٢٠٠٤ الذي تشكلت بموجبه هيئة دعاوى الملكية العقارية العراقية، وقد جاء بمبادئ جديدة عالجت النواقص الجوهرية للقانون السابق ووازن بين حقوق المالك الاصلي والمالك الشرعي (الحالي) حيث اقر بمبدأ تعويض مالك العقار الشرعي من قبل الجهة التي باعت العقار بتاريخ اقامة الدعوى مقابل نزع ملكية عقاره واعادته الى مالكه الاصلي في حالة رغبته بذلك فيما أقر مبدأ تعويض المالك الاصلي بقيمة عقاره بتاريخ اقامة الدعوى.. كما تضمن القانون مجموعة من القواعد القانونية التي حددت امس التعويض وعالجت حالات العرصات المصاردة التي شيدت عليها ابنية بعد المصادرة او تلك التي اضيفت اليها منشآت جديدة او تحسينات لازمة لصيانة الابنية او تحسينات اضافية اخرى.. بالاضافة الى مجموعة من المواد التنظيمية الاخرى وعلى سبيل المثال لا الحصر تغيير هيكلية وصلاحية اللجان القضائية وهيئة الطعن.. الا ان القانون الجديد ورغم معالجته لحالات الغبن الذي لحق بالمالكين الشرعيين الا انه لدينا بعض الملاحظات التي نراها ضرورية ليطلع عليها اصحاب الرأي والخبرة في هذا المجال ولافادة المشرع اذا ما تقرر تعديل القانون بما يضمن تحقيق العدالة في ظل العراق.. عراق دولة القانون ويمكن ايجاز بعض منها بما يلي:-

١-ان تشكيل هيئة دعاوى الملكية السابقة والهيئة التي حلت محلها (هيئة حل نزاعات الملكية العقارية) بكادرها القضائي والاداري والمدني قد تطلب تهيئة مقرات لها في بغداد وعموم محافظات العراق وتأثيثها بالمستلزمات الواجبة لاداء عملها قد كلفت وتكلف الدولة مبالغ طائلة جداً تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنوياً بالاضافة الى الرواتب المجزية جداً للكادر الوظيفي الذي يفوق رواتب موظفي الدولة بنسبة واضحة نحن نرى ان مهام اللجان القضائية لو انيطت بحكام البداءة المنتشرة في عموم العراق تصل الى مستوى الاقضية والنواحي مقابل تعزيز هذه المحاكم بالاسناد الاداري والمالي اللازم للمحاكم التي تكثر فيها مثل هذه الدعاوى لعدة اسباب منها تشابه الاختصاص وانتشار محاكم البداءة في ارجاء العراق بشكل اوسع من اللجان القضائية المشكلة بموجب قانون حل نزاعات الملكية العقارية الجديد ولاعطاء استقلالية للاحكام القضائية التي تصدر حيث ان محاكم البداءة مرتبطة بمجلس القضاء ويتحقق من خلال ذلك استقلال القضاء وبشكل كامل في حين ان تشكيل لجان قضائية يكون مرتبطاً بالهيئة التي بدروها ترتبط بمجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) ونحن هنا قد خالفنا المبدأ الدستوري الذي ينص على استقلال القضاء.

٢-لقد تم توسيع عدد اعضاء الهيئة التمييزية في الهيئة الى سبعة اعضاء على ان يتم ترشيح العضوين الاضافيين من قبل حكومة اقليم كردستان وذلك حسبما ورد في نص المادة (١٧) من القانون.. ومنذ صدور القانون ولغاية تاريخه اعلاه لم يتم تنسيب العضوين من قبل حكومة اقليم كردستان ولعدم اكتمال النصاب فأن جميع الدعاوى المحسومة من قبل اللجان القضائية ما زالت قيد التدقيقات التمييزية لان عمل الهيئة التمييزية متوقف ولحين استكمال اعضائها.

٣-بينت المادة (١٩) من القانون بأنه من ضمن اختصاصات الهيئة التمييزية اعطاء الرأي الاستشاري للجان القضائية ونحن نرى ان هذا النص يتعارض مع اختصاصات مجلس شورى الدولة الذي انيط به مهمة اعطاء الرأي الاستشاري عندما يتطلب الامر ذلك.

٤-خول القانون الجديد رئيس الهيئة صلاحية اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ القانون وهذا النص مشوب بعيوب اهمها ان التعليمات عادة تصدر من الوزارات او الجهات غير مرتبطة بوزارة للجهاز التنفيذي لتسهيل تنفيذ القانون اما في هذه الحالة فان التعليمات التي يصدرها رئيس الهيئة تكون ملزمة للجان القضائية التي هي في الاصل محاكم يفترض ان تقوم بتفسير النصوص القانون وتصدر قرارتها في ضوء ما يتوفر لديها من وقائع مادية ووسائل اثبات ان اصدار تعليمات للجان القضائية من رئيس الهيئة يعتبر تدخلاً صارخاً بعمل القضاء وعلى ما نراه في حيز التنفيذ وللاسف الشديد فعلى سبيل المثال فأن تعليمات تقدير التعويض الذي اصدرها رئيس الهيئة تخالف نصوص القانون نفسه فتارة يصدر تعليماته بأن يعتمد التعويض على التقدير بتاريخ اقامة الدعوى وفق الضوابط الضريبية التي هي عادة اقل من الاسعار السائدة بكثير وتارة اخرى يصدر تعليمات بأن يعتمد على الاسعار السائدة بالاسترشاد وبالضوابط الضريبية.. وهذا تخبط فعل سوء يؤدي حتماً الى عدم استقرار المعاملات.

٥-ان ما ورد بالفصل الثالث (الاجراءات الشكلية) ما هي الا اجراءات موضوعية لمعالجة حالات نزع الملكية فعلى سبيل المثال كان بالامكان اصدار المادة السادسة (الفصل الثالث) بقانون مستقل وتضمين القانون ان يتم النظر بهذه الدعاوى بمحاكم البداءة وان تستند على قانوني الاثبات واصول المرافعات المدنية بدلاً من هذه المجموعة الكبيرة من القواعد القانونية التي هي بالحقيقة مواد تنظيمية لعمل الهيئة ومواد اخرى موجودة اصلاً في قوانين التنفيذ واصول المرافعات.

٦-منحت المادة (٢٤-ثالثاً) شاغل العقار مدة لا تزيد عن (٩٠) يوماً لاخلاء العقار دون ان ينظر المشرع بطبيعة الاشغال هل انه مشغول من المالك الحالي أم مؤجر وهل ان المأجور سكني ام تجاري.. وماذا لو كان المالك الاصلي يملك اكثر من عقار ونحن نرى ان يعاد النظر بهذه المادة وفق الصيغة التالية:-

"تطبق احكام قانون ايجار العقار رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل على العقارات السكنية التي يصدر قرار بأعادتها الى مالكها الاصلي فيما يتم تطبيق احكام القانون المدني على العقارات الاخرى"

٧-يوجد هناك تناقض او عدم دقة بين ما ورد في (المادة الثالثة- الفقرة اولاً) التي اناطت بوزارة المالية مهمة دفع التعويضات وبين ما ورد بالمادة السادسة التي الزمت الجهة التي باعت العقار بدفع التعويض وذلك لان الجهات التي تصرفت بالعقارات المصادرة عديدة مثل (مجلس قيادة الثورة المنحل- ديوان الرئاسة المنحل- وزارة الداخلية- وزارة المالية/ دائرة عقارات الدولة- سكرتارية لجنة تصفية ممتلكات المسفرين) مديرية الامن العامة المنحلة- امانة بغداد.. الخ) مما يتطلب ايضاح ذلك.

٨-لم يحدد القانون تاريخاً لنفاذ قرار الحكم الذي يصدر عن اللجان القضائية هل هو تاريخ تقديم الطلب او اعتمد اساساً بالتقدير عند التعويض ام تاريخ صدور قرار اللجنة القضائية ام تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية وماذا لو نقض قرار الحكم لاسباب شكلية واعيد الى اللجنة القضائية فأي من التواريخ يعتمد؟ هل قرار اللجنة الاول ام الاخير؟ مما يتطلب ايضاح ذلك.

٩-بالاضافة الى سقوط بعض الاخطاء اللغوية في التعبيرات التي وردت بنص القانون والتي قد تؤدي الى تغيير المعنى الاصطلاحي القانوني لهذه التعبيرات وقد اشارت الى ذلك الجمعية الوطنية القانونية للدفاع عن حقوق الملكية العقارية في رسالتها الموجهة الى السيد رئيس مجلس النواب بالاضافة الى جملة اخرى من ملاحظاتها القانونية على مواد القانون.

الخيال المعرفي وآفاق العملية التعليمية

جاسم محمد صالح

> التعليم عملية جمالية لها اصولها وقواعدها وهي فن جميل له اسسه وقواعده ، واشخاصه ومن يسبر غور هذه المهنة لابد ان يكون ملماً بأساسيات هذا الفن لكي يسهل عليه تحقيق غاياته ويصل الى النتائج التي يرغب في ان يوصل الآخرين اليها فالمعلم الذكي (وتحديداً في مرحلة الدراسة الابتدائية) يتشبث بكل الطرق لتحقيق غاياته.

ومن هذه الطرق ادخال النص التمثيلي والايحاء الصامت والتخيل المعرفي في مفردات العملية التربوية، حيث يمكنه استخدام هذه الوسائل المحببة والقريبة من نفوس الاطفال في اكثر من محور تدريسي، فمثلاً يمكنه ان يعلم الطلاب معنى الاشارات الخمس ومضمونها من خلال واقع ملموس، كان ياتي بخمسة طلاب يقفون امام الجميع، فيسحب واحداً منهم اذ يبقون اربعة، ثم يضيف الى الطلاب الخمسة واحداً ليصبحوا ستة، ولإفهامهم القسمة يمكن ان يجلب رجلتين ويستدعي خمسة طلاب.. فيُجلس طالبين على كل رحلة والباقي طالب واحد، واذا استدعى ستة يجلس ثلاثة على كل رحلة، ولا احد يبقى، كل ذلك يؤدي بسهولة الى معرفة مضمون الطرح والجمع والقسمة، وهذا التخيل المعرفي يحتاج ايضاً الى تخيل من العلم لكي يوظف حالة التخيل والتصور في نفوس طلابه، لانه اذا عجز عن تفجير هذه الحالة لا يمكن للطلاب أبداً ان يتواصلوا مع حالة التفتق الذهني والمعرفي، حيث يمكنه ان يطبق ما قلناه على مختلف الاختصاصات، فمثلاً في درس التربية الاسلامية يمكن ان يعطي لكل طالب كلمة وعليه ان يحفظ معناها.. وتقوم مجموعة منهم امام الاخرين ليقول كل واحد منهم كلمته ومعناها: انا كذا ومعناي كذا.. الخ، ويطالب كل طالب بأن يصحح غيره فيما اذا اخطأ في ترديد المعنى المعين، وكذا فإنه مطلوب من معلم التربية الاسلامية ان يحفظ البعض حديثاً نبوياً شريفاً وكذا الآخرين مع الزامهم بالمتابعة والتدقيق فيما اذا اخطأ الآخرون في تسميع الحديث بشكله المضبوط، وبالنسبة لدرس اللغة العربية فمثلاً في مادة النصوص يطلب من الجميع حفظ قصيدة معينة عموماً وكل طالب يكون موكلاً بحفظ بيت معين ويتناوب الطلاب جميعاً على قراءة القصيدة بيتاً بيتاً واذا اخطأ احدهم في بيت شعري فان الطالب الموكل بذلك البيت سرعان ما يرد عليه معترضاً ومصححاً الخطأ، وفي مادة الجغرافية يمكن الاستفادة من مفهوم التخيل المعرفي في موضوع الفصول الاربعة بتقديم مشهد تمثيلي حيث يأخذ كل طالب شخصية فصل من الفصول، ويتناوبون امام الجميع على شرح حالة الفصل وخصائصه، والمعلم يجسد بخياله الخلاق حالة التوالي امام طلابه، حين يطلب فهم ان يرتجفوا جميعاً من فصل الشتاء ويتأففوا من الحر مع فصل الصيف، وليكن الربيع فرحة وبهجة ومسرة اما الخريف فهو حالة الاستعداد للتساقط بحيث يجلس الطلاب بعد وقوفهم وهم يرمون ايديهم الى الجوار علامة التساقط. ان درس التاريخ ربما هو الاخر بحاجة ماسة الى التخيل المعرفي، حيث ان الطلاب لا يستوعبون كلياً الكلام المجرد عن الابطال والشخصيات، لكن المعلم اذا كلف كل طالب بتجسيد شخصية وحفظ دوره بشكل منطقي ومطابق لنوعية الشخصية وطبيعتها، فهذا يترك اكبر الاثر في نفوسهم واذهانهم، فمثلاً لتوضيح بناء المنصور لمدينتنا الحبيبة بغداد، من الممكن ان يدخل المعلم في مقدمة عن الاساس وبعدها يقوم الطالب المكلف بشخصية المنصور بإكمال الحديث عن مراحل البناء.. ومن الممكن ايضا ان يكلف طالباً آخر بتقمص دور مدينة بغداد ليتكلم عنها بلسانها فمثلاً يقول انا صديقتكم بغداد.. بناني الخليفة العباسي ابو جعفر المنصور.. واطلق علي اسم مدينة السلام وسموني المدينة المدورة.. الخ، وكذا الحال في دروس الزراعة والاخلاقية والعلوم.. ان الطالب لا يتقبل الامور بسهولة، ولا سيما الامور المجردة والضبابية، فهو يحتاج الى واقع عملي وتطبيقي للفهم والاستيعاب وحتى للتواصل، فالمعلم الذكي هو ليس ذلك المعلم الذي يحشو ادمغة طلابه بالمعلومات التي لا اول لها ولا آخر لأن جهده في هذه الحالة يكون سدى ويذهب في مهب الريح، لكن الذكي هو الذي يبقى في ذهن طلابه اكبر كم من المعلومات المطروحة، وهذا الشيء لا يتأتى بسهولة وانما يحتاج الى خبرة وذكاء وكفاءة في معرفة الخارطة اللغوية والمعرفية لطلابه حسب المراحل الدراسية، وليكن شعاره هو: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، اي ان اقول شيئاً.. معلومة او ثيمة يعرفها الطلاب ومرت عليهم سابقاً.. ولا نريدهم ان يفهموا ما نقول بل علينا ان نقول ما يفهمونه، وهذا هو نفس الصراع الفكري بين الاسلوب والمتلقي، حيث القى احد الشعراء قصيدة لم يفهمها احد.. فتساءل منهم مستغرباً قائلاً: لم لا تفهمون ما اقول؟ وكان ردهم عليه اكثر استغراباً وتعجباً قائلين: ولم تقول ما لا نفهم؟

ان هذا الصراع بين الملقن والمتلقي يشكل واحداً من اخطر التحديات التي تعيق العملية التعليمية وتؤخرها، لأنه يشكل انعداماً لحالة التواصل بين الطرفين، لهذا فإننا كلما اكثرنا من وشائج التواصل بيننا وبين الطالب كانت لنا فرص اكثر لترسيخ المعرفة لدى طلابنا.

الخيال هو سفينتنا المبحرة الى شاطئ المعرفة، وعالم الخيال هو عالم سحري واسع وعميق وشفاف، حيث يتمكن المعلم الذكي من الاستفادة من الوانه ومن صوته ومن بهرجته في تقريب الصورة المعرفية لتلاميذه، فالايحاء المعرفي هو اقرب الطرق واصدقها للتواصل الذي كلما كانت حباله كثيرة ومتشابكة كان الناتج المعرفي عميقاً في نتيجته الكمية.. فمن المقاطع التمثيلية الصغيرة الى الادوار الصامتة الى الحركة نفسها بالاستفادة من الشكل والصوت الى المجسمات الى النماذج الحية والواقعية من الطبيعة وعالمنا المألوف.. نكون قد حصلنا على كم هائل من وسائل التعليم التي تزيد من تشوق الطالب وترسيخ المعلومة في ذهنه، وتؤدي الى خلق ما نسميه التعليم بالقرينة، اي ربط الحالة بحالات، واستخراج الجواب ايضاً من مجموعة القرائن.

في تجربتي التربوية التي زادت على ثلاثة عقود توصلت الى حقيقة مفادها اهمية الخيال المعرفي في التعلم وفي مجمل العملية التربوية برمتها، ان الابتعاد عن الاطر والاساليب التقليدية في العملية التربوية يوصلنا الى النتيجة المبتغاة، وان استعمالنا لمفهوم الحضارة والحضارية لا يجعل منا أناساً متحضرين بقدر ما ان عملنا وسلوكنا هما اللذان يعطياننا هذه الصفات والخصائص.. وتنمية الخيال المعرفي لا يأتي ايضاً بالكلام بل بالعمل الجاد والحثيث والمتواصل على غرس هذا المفهوم في نفوس متذوقي المعرفة وطالبيها.. لان ذلك يحفز فيهم كل القدرات الكامنة، فأكثر حالات التلكؤ في الدراسة لم تأت من عدم قدرة وانما من عدم رغبة، من عدم وجود حافز، من عدم شعور بالتواصل.. فالأثمار لا تأتي اليك لتطرق بابك طالبة الاستئذان لكن الرغبة الجادة التي تخلقها في طلابنا تجلعهم يسعون وراءها سعياً، فالحصول عليها يكون ممكناً من تلك الدوافع التخيلية المعرفية في التكامل.. فبين طلابنا من لديه قدرات هائلة قادرة على التعامل مع كل اساليب الاستيعاب ولربما قادرة ايضاً على الابداع والابتكار الخلاق.. وكلنا يعلم ان الاثمار في الغابة، وللحصول عليها يتوجب ان تشد الرحال نحوها وهذه العملية كلها تحتاج الى سيناريو ذكي لاتمام عملية التواصل ولخلق الثقة والاعتداد بالنفس، لا للتوجه فقط، وانما لديمومة هذا التوجه ولخلق قدرة على الفعل واستمراره ومن ثم تقديم المنجز، للمعلم دور مهم وحيوي في كل هذا اشرافاً وتوجيهاً وحلاً لاي اشكال.. هذا اذا اردنا ان نخلق الجيل الذي نبغيه.. الجيل الذي يعيد مجدنا الحضاري وتواصله في ازمنته الثلاثة ولكي نضع لنا موطئ قدم في هذه المسيرة الانسانية المتسارعة نحو اقتحام المواقع العالية من التميز ولكي نثبت للعالم فعلاً لا قولاً اننا كنا صناع الحضارة وما زلنا واننا قادرون على البقاء والديمومة.